مجلة جامعة أم القرى
لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية
الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jill

دور البنك المركزي السعودي في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030

محمد أحمد عبدالخالق سلام
أستاذ القانون التجاري المساعد بقسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الإلكترونية، المملكة العربية السعودية

The role of the Saudi Central Bank in promoting the growth of the electronic payments sector in the Kingdom of Saudi Arabia according to Vision 2030

Mohammed Ahmed Abdel Khalek Sallam
Assistant Professor of Commercial Law, Department of Law, College of Science and Theoretical Studies, Saudi Electronic University, Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 2022/09/02 تاريخ أرسال التعديلات: 2023/01/10 تاريخ القبول: 2023/02/15

Received:02/09/2022 Revised: 10/01/2023 Accepted:15/02/2023

الملخص:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أدَّى ظهور التقنية المالية إلى اتساع حَجم التِّجارة الإلكترونيَّة على الصَّعيد العالمي، وذلك من خلال تسريع وتسهيل وسرعة تبادل الأموال، واستثمارها بلا قيود بين مختلف دول العالم، ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على دور البنك المركزي السعودي في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية، بما يضمن تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي فيها.

وقد توصل البحث إلى قيام البنك المركزي السعودي بوضع خدمة تشريعية متكاملة بهدف الارتقاء بنظم ووسائل الدفع الإلكترونية في المملكة، مما أدى إلى أن أصبحت المملكة رائدة في مجال التقنية المالية.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي السعودي، المدفوعات الإلكترونية، التقنية المالية.

Abstract

The emergence of financial technology led to the expansion of the volume of electronic commerce at the global level, by accelerating, facilitating and exchanging money, and investing it without restrictions between different countries of the world, This research aims to identify the role of the Saudi Central Bank in promoting the growth of the electronic payments sector in the Kingdom of Saudi Arabia, in order to ensure stability and economic progress in it.

The research concluded that the Central Bank of Saudi Arabia has developed an integrated legislative framework with the aim of upgrading electronic payment systems and means in the Kingdom of Saudi Arabia, which led to Saudi Arabia becoming a pioneer in the field of financial technology.

Keywords: Central Bank of Saudi Arabia, electronic payments, financial technology.

معلومات التواصل: محمد أحمد عبدالخالق سلام
البريد الإلكتروني الرسمي : m.sallam@ seu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/si61013284

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده (صل الله عليه وسلم) وبعد، يتقدم الباحث بالشكر الجزيل لوكالة البحث والابتكار، في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية لتمويل هذا العمل البحثي من خلال المشروع رقم 7865.

في السَّنوات الأخيرة أَدَّى ظُهور التقنيات الماليَّة (Financial Technology) والمعروفة اختصاراً بـــ (FinTech) إلى زِيادة حَجم التِّجارة الإلكترونيَّة على الصَّعيد العالمي، ويطلق مُصطلح التقنيات الماليَّة (Financial Technology) ويتضمن في الواقع الجمع بين مصطلحي المال (Finance) والتكنولوجيا (Technology). إذ يسعى القطاع المالي على الصعيد العالمي إلى الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة في تسريع وتسهيل تبادل الأموال واستثمارها عبر الحدود بلا قيود.

فالتقنية الماليَّة (FinancialTechnology) هي عبارة عن تطبيقات وبرامج تم ابتكارها بالاعتماد على التكنولوجيا بهدف تطوير الخدمات الماليَّة المختلفة.

تمّ الاستخدام الفعليّ لمصطلح "فنتك" (FinTech) على إثر الأزمة الماليَّة العالمية عام 2008م، حيث أدت تلك الأزمة إلى ظهور شركات مبتكرة تستخدم وسائل التقنيات الإلكترونيَّة وحلول الذكاء الاصطناعي من أجل إتاحة خدمات ماليَّة حديثة تتميز بالكفاءة والأمان والسهولة والفاعلية مع انخفاض التكلفة، غير تلك التقليدية المقدمة من قبل البنوك، بعدما كشفت تلك الأزمة عن فساد كبير في العنصر البشري القائم على إدارة تلك البنوك.

إن شركات التقنية الماليَّة "فنتك" تُقدم وسائل وأدوات حديثة مبتكرة لتحديث أنظمة قطاع الخدمات الماليَّة والمصرفية المقدمة، مثل خدمات الدفع الإلكترونية، وتحويل الأموال، وتسهيل عمليات الاقتراض أو التمويل أو الادخار، وقد انتشرت هذه الشركات في الآونة الأخيرة على الصعيد العالمي، وساعد على انتشارها وازدهارها ونموها استخدام الإنترنت والهواتف الذكية على نحو متعاظم من قبل الكافة.

فقد شهدت الآونة الأخيرة تطوراً كبيراً في قطاع التقنية الماليَّة في المملكة العربية السعودية، بعدما تبنت التقنية الماليَّة كخيار مثالي للتنويع الاقتصادي والمساهمة في النمو الاقتصادي على الصعيد الوطني، والسعي نحو جعل المملكة مركزاً إقليميا للتقنيات الماليَّة "فنتك" (FinTech)، وذلك في إطار سعي المملكة من خلال رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني إلى توفير التِّجارة الإلكترونيَّة فرصة لها لتنويع مصادر إيراداتها غير النفطية؛ وذلك عن طريق جذب المزيد من الشركات الدولية إليها، بالإضافة إلى دعم الشركات الناشئة، وتشجيع المزيد من الشركات التقليدية على التحول وممارسة التِّجارة الإلكترونيَّة مستعينة في ذلك بوسائل التقنية الماليَّة الحديثة، علاوة على تهيئة بيئة تنظيمية وتجارية متطورة.

وبناءً على ما تَقدم، فقد أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حاليًا)(ساما) مبادرة (فنتك السعودية) والتي تهدف إلى تسريع وتيرة ونمو وتطور التقنية الماليَّة في المملكة.

وفي ذات السياق، فقد سعت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" إلى وضع الأطر التنظيمية الكفيلة بمجاراة ذلك التطور الهائل في مجال التقنية المالية، وذلك من خلال وضع الإطار الإشرافي لنظم المدفوعات والتسويات المالية، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات، علاوة على الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية (SandBox)، وكذلك معايير نظم الدفع ذات الأهمية في المملكة العربية السعودية. كما أنها عملت على النهوض بالبنية التحتية لوسائل الدفع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية من خلال عقد شراكات وعقود مع كبرى الشركات العالمية لتطوير منظومة الدفع الإلكتروني في المملكة على نحو مستمر.

إشكالية البحث:

تبرز إشكالية البحث في دراسة القواعد المتعلقة بدور البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030، وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هو دور البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في الأهمية العلمية والعملية، وهي على النحو التالي:

أولاً: الأهمية العلمية للبحث:

تنطلق الأهمية العلمية لهذا البحث من حيث أن موضوع " دور البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030 "، موضوع حديث لم يتناوله أحد بالبحث من قبل، بالإضافة إلى أن هذا البحث يقف على مدى مواكبة البنية النظامية في المملكة العربية السعودية للتطور التقني الهائل على الصعيد العالمي، خاصة في مجال وسائل الدفع الإلكتروني والتقنية المالية.

ثانياً: الأهمية العملية للبحث:

إن الأهَمِيَّة العملية لهذا البحث تَتَأتَّى من نمو وازدهار كافة الأنشطة والتعاملات على النطاق العالمي، والتي تتم بوسائل إلكترونية حديثة، ومن التقنيات الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة شركات التقنية الماليَّة (فنتك)، التي تدعم نمو وسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونيَّة عمومًا، والتي تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعظيمها من خلال رؤية 2030، الهادفة في الأساس إلى تنويع مصادر الدخل لديها، مما سيعود بالنفع والفائدة على الاقتصاد الوطني السعودي برمته.

أسباب اختيار موضوع البحث:

يرجع اختيار موضوع هذا البحث إلى:

1-أنه لم تفرد لموضوع دور البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030 دراسة مستقلة.

2-ندرة المراجع والأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع البحث بالدراسة والتحليل، إذ إن مصطلح التقنية الماليَّة مصطلح حديث نسبيًا على الساحة.

3-أهمية موضوع البحث من حيث استفادة بعض القطاعات الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية منه، ومن ضمنها البنك المركزي السعودي (ساما).

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في:

1. الوقوف على ماهية التقنية المالية.

2. إلقاء الضوء على ماهية وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في المملكة العربية السعودية.

3. بحث مدى مواكبة البنية التشريعية أو التنظيمية في المملكة العربية السعودية للتطور الهائل في مجال التقنية الماليَّة على الصعيد العالمي.

4. معرفة نطاق التطور الحادث في البنية التحتية لوسائل الدفع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية.

5. الوقوف على الدور المنوط بالبنك المركزي السعودي (ساما) لتطوير قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية.

6. إلقاء الضوء على التقدم المحرز في قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة عبر استخدام وسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

من أجل تكوين إطار مفاهيمي متكامل يكون عماد يبنى عليه هذا البحث، فقد قام الباحث بالبحث بكافة الوسائل المتاحة ولم يجد أي بحث تناول ذات الموضوع المتمثل في "دور البنك المركزي السعودي (ساما) في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030"، لذلك وجد الباحث الطريق ممهداً على نحو كافٍ للقيام بإجراء هذا البحث. إلا أنه ينبغي الإشارة هنا إلى أنه كانت هناك دراسات تتعلق بالتقنية الماليَّة وأخرى تتعلق بوسائل الدفع الإلكتروني، سوف نتعرض لها من خلال السطور القادمة، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1.دراسة عبدالرحيم، وهيبة. وأوقاسم، الزهراء. "التكنولوجيا الماليَّة في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"، 2019م.

والتي تناولت مدى التطور المحرز في مجال التكنولوجيا الماليَّة في دول الخليج العربي على الصعيدين التشريعي والتقني. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الخطوات التي اتخذتها الدول الخليجية لتبني قطاع التكنولوجيا الماليَّة تتميز بالتنظيم الحكومي والرسمي مما سيقلل من سلبيات ومخاطر هذا القطاع عليها.

2.حرفوش، سعيدة. "التكنولوجيا الماليَّة صناعة واعدة في الوطن العربي"، 2019م.

والتي تناولت مدى محاولة الدول العربية مواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا المالية. وخلصت هذه الدراسة إلى محاولة الدول العربية مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا في العالم، وتحتل دول الخليج العربي المراتب الأولى بالنسبة للدول العربية التي تستخدم التكنولوجيا المالية.

3.دراسة زواش، زهير. "دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية"، 2011م.

والتي تناولت ماهية وسائل الدفع الإلكتروني، وانعكاسات وسائل الدفع الإلكترونيَّة على المعاملات المصرفية. وخلصت تلك الدراسة إلى عدم وضع المنظومة المصرفية الجزائرية لتشريعات وقوانين متعّلقة بوسائل الدفع الإلكترونيَّة الحديثة.

منهجية البحث:

إن المنهج المتبع في هذا البحث بمشيئة الله هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتم في ضوؤه وضع إطار عام وافٍ يتم فيه توضيح ماهية التقنية المالية، بالإضافة إلى ماهية وسائل الدفع الإلكترونية، وتحليل دور البنك المركزي السعودي (ساما) في دعم قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030. وقد اعتمد الباحث على العديد من الأدوات الرئيسية التي تمحص موضوع البحث، والمتمثلة في الأنظمة والقرارات واللوائح والأطر التنظيمية، بالإضافة إلى المراجع والكتب والأبحاث الواردة في مقالات من مجلات علمية محكمة وغيرها.

خطة البحث:

قام الباحث بتقسيم البحث على النحو الآتي:

- **المقدمة:** وفيها أهمية البحث، وأهدافه، ومشكلته، وأسباب اختياره، والدراسات
السابقة فيه، وخطته.
- **المبحث الأول: ماهية التقنية المالية، ويشتمل على:**
  - المطلب الأول: مفهوم التقنية المالية، ويشتمل على:
    - الفرع الأول: تعريف التقنية المالية
    - الفرع الثاني: خصائص التقنية المالية
  - المطلب الثاني: القطاعات التي تتبنها التقنية المالية.
  - المطلب الثالث: أهمية التقنية الماليَّة
  - المطلب الرابع: مزايا وعيوب التقنية المالية
- **المبحث الثاني: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية، ويشتمل على:**

- المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية
- المطلب الثاني: أهمية وسائل الدفع الإلكترونية
- المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

- **المبحث الثالث: دور البنك المركزي السعودي "ساما" في دعم قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية، ويشتمل على:**
- المطلب الأول: دور البنك المركزي العربي السعودي "ساما" في تعزيز البنية التشريعية لوسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية
- المطلب الثاني: دور البنك المركزي العربي السعودي "ساما" في تعزيز البنية التحتية لوسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية
- المطلب الثالث: مدى التقدم المحرز في قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة عبر استخدام وسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول

ماهية التقنية المالية

تقسيم:

بمشيئة الله تبارك وتعالى، سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى عدة مطالب، حيث نتعرض في المطلب الأول إلى مفهوم التقنية الماليَّة (Fintech)، ونتعرف في المطلب الثاني على القطاعات التي تتبناها التقنية المالية، ثم نتطرق في المطلب الثالث إلى أهمية التقنية المالية.

المطلب الأول: مفهوم التقنية الماليَّة (Fintech).

تقسيم:

يمكن تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نتطرق في الأول منهما إلى تعريف التقنية المالية، ثم في الثاني نتعرف على خصائص التقنية المالية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف التقنية المالية.

إن مصطلح التقنية الماليَّة يتكون من كلمتين تقنية أو تكنولوجيا (Technology) ومالية (Finance) وقد عرفها البعض[1] بأنها (ابتكارات مالية نتيجة استخدام وسائل التكنولوجيا يمكنها ابتكار واستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو منتجات جديدة لها عظيم الأثر على تقديم الخدمات الماليَّة في الأسواق والمؤسسات المالية).

ويعرفها البعض الآخر[2] بأنها (تطور في تقديم الخدمات الماليَّة بواسطة وسائل التقنية المختلفة حيث هنالك تغيرات في توقعات العملاء، وتوافر التمويل مع زيادة دعم الحكومات وكذلك الهيئات التنظيمية).

في المملكة العربية السعودية قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات[3] بوضع تعريف للتقنية الماليَّة بأنها "هي برامج الحاسب والعناصر التقنية الأخرى المستخدمة في دعم أو تمكين الخدمات الماليَّة أو المصرفية ".

كما أن التكنولوجيا الماليَّة بحسب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي[4]، هي "ظاهرة تصف الامكانات المشتركة بين الخدمات الماليَّة والقطاعات التقنية حيث تقوم شركات التقنية الناشئة وشركات حديثة بالدخول إلى الأسواق بابتكار (أو تغيير) المنتجات والخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات الماليَّة التقليدية".

يرى الباحث من خلال التعريفات السابقة، أن التقنية الماليَّة (Fintech) تعمل على تطوير المنتجات الماليَّة التقليدية من خلال استخدام وسائل حديثة مبتكرة هدفها تطوير القطاع المالي من أجل تقديم الخدمات الماليَّة بأسرع وسيلة وبأقل جهد وبتكلفة زهيدة.

وعلى ذلك يمكن **للباحث تعريف التقنية الماليَّة** بأنها (ابتكارات تكنولوجية توظف من أجل تحديث الخدمات المالية، تُقدم بواسطة مصارف وشركات متخصصة).

الفرع الثاني: خصائص التقنية المالية.

من خلال تعريف التقنية الماليَّة في الفرع الأول، يمكننا استنباط أهم خصائصها ومميزاتها، فنجد أن أهم ما تتميز به التقنية الماليَّة أنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لكافة الافراد الوصول إليها بدون عناء، بالإضافة إلى أنه في معظم الأحيان يتم تطوير هذه الخدمات الماليَّة عن طريق شركات ناشئة صغيرة تهتم بتحديث الخدمات الماليَّة للأفراد والشركات سواء أكان ذلك بالتعاون أو حتى بالمنافسة مع مقدمي تلك الخدمات التقليدية الحاليين؛ يضاف إلى ما تقدم أنها تعمل على سرعة وتسهيل التعامل وتوفير الوقت، كما تؤدي إلى تعزيز مبدا الشمول المالي، علاوة على أنها تسعى إلى نمو التِّجارة الداخلية والدولية، كما أنها تشجع على الابتكار والإبداع، على أن أهم مما تتميز به أنها تعمل على

(1) التقنيات الماليَّة وتطبيقاتها في الصناعة الماليَّة الإسلامية، عبدالكريم أحمد قندوز، منشورات صندوق النقد العربي، 2019م، (ص15).

(2) انظر في ذلك:

KPMG, Value of fintech, octobre 2017, P.ob, online https://assets.kpmg/content/dam/Kpmg/UK/pdf/2017/10/Value-of-fintech.pdf

(3) تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية بعنوان "التجارة الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، الملحق (ب) التعريفات، (ص55).

(4) تقرير مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بعنوان "فينتك الابتكارات الماليَّة التقنية"، يونيو2019، (ص5).

الحد من الأخطاء في تنفيذ سائر المعاملات التجارية، وهي بذلك أكثر أماناً من الطرق التقليدية[1].

المطلب الثاني: القطاعات التي تتبناها التقنية المالية.

تقسيم:

تتبنى التقنية الماليَّة قطاعات عدة، وفي هذا المطلب سوف نتعرض لبعض منها بالنظر لأهميتها، وهي قطاع المدفوعات نتحدث عنه في (أولاً)، وفي (ثانياً) نتعرف على قطاع الإقراض، ومن ثم في (ثالثاً) نعرج على قطاع التأمين، وأخيراً في (رابعاً) نتعرض إلى قطاع العملات الرقمية المشفرة.

أولاً: مجال أو قطاع المدفوعات:

من خلال المدفوعات يتم تحويل الأموال من كيان (فرد أو شركة) إلى كيان آخر، لقاء حصول الأول على سلع أو خدمات من الثاني[2]. إذ تعمل التقنية الماليَّة على تقديم خدمات تحويل الأموال في أي وقت وبأي حجم عالمياً من خلال شركات متخصصة، وبناءً على ذلك فهي تقنيات توزيعية آمنة ودقيقة بناءً على سلاسل الكتل والعملات المشفرة[3].

ثانياً: قطاع الإقراض:

يرى بعض علماء القانون أن القروض البنكية هي (نوع من الثقة يمنحها البنك أو الجهة المقرضة لعميلها، عن طريق اتاحة مبلغاً مالياً معيناً تحت تصرف العميل؛ لاستعماله في غرض معين خلال فترة محددة متفق عليها بينهما، مع تقديم العميل كافة الضمانات التي يريدها البنك أو الجهة المقرضة، مقابل حصول البنك أو الجهة المقرضة على فائدة متفق عليها)[4]. يتضح من خلال هذا التعريف أنه يشترط وجود فائدة يقوم ببذلها المقترض إلى المقرض في نهاية مدة القرض، علاوة على محل القرض (المبلغ المالي أصل القرض).

في حين يرى فقهاء الشريعة الإسلامية الغراء أن القرض هو عبارة عن عقد تبرعي، يبذله المقرض مبتغيا منه القربة من الله سبحانه وتعالى، من أجل انتفاع المقترض به[5]، على أن يلتزم الأخير برد المثل في نهاية مدة القرض، بدون دفعه أية فائدة أو زيادة على المبلغ المالي أصل القرض.

في السابق كان الاقراض يتم في الغالب بواسطة البنوك مستعينة في ذلك بطرقها التقليدية؛ حيث كانت تُقرض الأشخاص في مقابل فوائد محددة على أن يقوم هؤلاء الأشخاص برد قيمة القرض بالإضافة إلى فوائده المربوطة من قبل البنك في نهاية مدة القرض المتفق عليها، وكان هذا يتطلب من الشخص المقترض أن يكون لديه حساب بنكي لدى أحد البنوك، بالإضافة إلى بطء الاجراءات وكثرتها من أجل الحصول على تلك القروض، أَدَّى ذلك إلى ظهور وتبني شركات التقنية الماليَّة عملية الاقراض المالي، حيث قامت الأخيرة بمساعدة الاقراض من نظير إلى نظير (PZP)، والذي يُعد نوعا حديثاً من (اقتصاد المشاركة)، ومن خلاله تساعد منصات الاقراض (PZP) على خلق علاقة بين المستثمرين والمقترضين دون أن يقوم البنك بدور الوسيط في تلك العملية[6]. وعلى ذلك يمكن لشركات التقنية الماليَّة أن تزيد من كفاءة الاقراض عن طريق خلق أو ابتكار نماذج أعمال جديدة تمكن كلا من المقرض والمقترض من ايجاد علاقة مباشرة بينهما[7].

ثالثاً: قطاع التأمين:

تعمل التقنية الماليَّة على نمو وتطور نشاط التأمين من خلال[8]:

منتجات ذات حلول ابتكارية: عن طريق تحليل البيانات، بالإضافة إلى انترنت الأشياء، وأيضاً الذكاء الاصطناعي، ظهرت منتجات تأمينية جديدة وفق الطلب عن طريق منصات (PZP) للتأمين.

منصات للتوزيع الرقمي: في المملكة العربية السعودية فإن نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني رقم (م/32)، بتاريخ 1424/6/2 هـ، يمثل حجر الزاوية في نمو قطاع التأمين في المملكة، عبر تعزيز شبكة الخدمات التأمينية لها، ونتيجة لذلك أصبحت المملكة أكبر سوق للتأمين في منطقة الخليج العربي[9].

رابعاً: قطاع العملات الرقمية المشفرة:

عرف البنك المركزي الأوربي العملة المشفرة بأنها "مجموعة فرعية من العملات الافتراضية" وذلك ضمن تقريره حول العملات الافتراضية لعام (2012). وقد قام البنك الأوروبي (ECB) بوضع تعريف للعملات الافتراضية على أنها "

(1) التقنية الماليَّة ومستقبل الصناعة الماليَّة الإسلامية، على السرطاوي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر أبو ظبي للهيئات الشرعية الثامن عشر المنعقد في الفترة 25-26 أكتوبر 2020م، (ص 5-6).

(2) التقنيات المالية، منشورات مركز التواصل والمعرفة المالية، مبادرة وزارة الماليَّة بالمملكة العربية السعودية، (ص7).

(3) التكنولوجيا الماليَّة في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، وهيبة عبدالرحيم، الزهراء أوقاسم، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (38)، 2019م، (ص 354).

(4) القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين: أسبابها وسبل معالجتها، أحمد يوسف ربعي، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل، 2019م، (ص10).

(5) أحكام رد القرض في الفقه الإسلامي، سامي محمد أبو عرجة، مازن مصباح صباح، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة (سلسلة الدراسات الشرعية)، المجلد (13)، العدد (2)، 2005م، (ص 107).

(6) مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (1)، 2019م، (ص 406).

(7) التقنيات المالية، منشورات مركز التواصل والمعرفة المالية، مبادرة وزارة الماليَّة بالمملكة العربية السعودية، (ص 7)، وكذلك انظر مذكرة التقنية الماليَّة (فنتك) نظرة عامة على أهم توجهات الفنتك في تسعة مجالات رئيسية في قطاع الخدمات المالية، فنتك السعودية 2020م، (ص2).

(8) وهيبة عبدالرحيم، الزهراء أوقاسم، مرجع سابق الإشارة، (ص 354 – 355).

(9) انظر في ذلك: خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية، الخدمات المالية، الفصل (17)، بدون سنة نشر، (ص 285).

تمثيل رقمي للقيمة، لا تصدر من قبل البنوك المركزية أو مؤسسات الاقراض أو مصدري النقود الإلكترونيَّة والتي يمكن في بعض الظروف استخدامها كبديل عن النقد"[1].

ويُفهم من ذلك أن "العملات المشفرة مثل (البيتكوين) تُعد عملة افتراضية لا مركزية بشكل ثنائي"[2].

وبالبناء على ما تقدم، فإن العملات المشفرة ما هي إلا أنماط أو أشكال مختلفة من العملات الرقمية، بالإضافة إلى أن عملية التشفير في تلك العملات تقوم في الأساس على عدة علوم متداخلة أهمها علم الرياضيات البحتة؛ وهي التي تعطي التعامل بتلك العملات الثقة والأمان[3].

إن من أشهر العملات الرقمية البتكوين (Bitcoin)، وفي المملكة العربية السعودية حذرت اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق الماليَّة في سوق العملات الجنبية (الفوركس) غير المرخص من التعامل في العملات الرقمية الافتراضية؛ وذلك على سند من أنها غير معتمدة داخل المملكة، علاوة على أن التعامل فيها مخاطرة[4].

المطلب الثالث: أهمية التقنية المالية:

يمكن تحديد أهمية التقنية الماليَّة في النقاط التالية[5]:

1- تعمل التقنية الماليَّة على دعم وتمكين نماذج أعمال ومنتجات وخدمات مالية حديثة.

2- أثرت التقنية الماليَّة عظيم الأثر على شكل القطاع المالي ونموه.

3- دعمت التقنية الماليَّة قطاع الخدمات الماليَّة فما نتج عنه حلول تقنية أفضل.

4- أدت التقنية الماليَّة إلى الحد من الأخطار المتعلقة بعدم التيقن بالعقود، فأصبح من خلال تقنيات السجلات الموزعة تقليل مخاطر عدم الإفصاح أو الشفافية أو مخاطر عدم الملاءة للطرف الآخر، علاوة على أن العقود الذكية قد ساهمت في تقليل مخاطر النكول وكافة المخاطر القانونية.

5- مكنت التقنية الماليَّة من وصول المستثمرين والشركات للأسواق الماليَّة بسهولة وبتكاليف منخفضة.

6- ساهم كل من الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة في زيادة الأمن وتحسين تجربة العملاء، وبالتالي خفض التكاليف.

7- ساعدت التقنية الماليَّة من خلال التكاليف الزهيدة وسرعة الانجاز في زيادة الشمول المالي عن طريق حلول وخدمات مبتكرة وصلت لفئات من الناس كانت خارج نطاق القطاع المالي.

مما تجدر الإشارة إليه هنا، مساهمة التقنيات الماليَّة في تغرير الشمول المالي، بواسطة تقديم خدمات ومنتجات وحلول تكنولوجية كالعقود الذكية، والهوية الرقمية ... الخ[6].

المبحث الثاني

ماهية وسائل الدفع الإلكترونية

تقسيم:

سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث بعون الله جل وعلا، إلى تعريف وسائل الدفع الإلكترونيَّة (مطلب أول)، بالإضافة إلى أهمية وسائل الدفع الإلكترونيَّة (مطلب ثان)، علاوة على أنواع وسائل الدفع الإلكترونيَّة (مطلب ثالث)، وذلك على التفصيل التالي.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية.

عرفت التِّجارة وكذلك النشاط الاقتصادي برمته وسائل دفع تقليدية عن طريقها تبرم الصفقات بسهولة ويسر، كما لاقت هذه الوسائل القبول من الجميع، وأهم هذه الوسائل هي؛ النقود ثم الأوراق التجارية (الكمبيالة، والسند لأمر، والشيك)[7]. وبروز التِّجارة الإلكترونيَّة مع التطور التكنولوجي الهائل في عصرنا الحالي نتج عنه ابتكار وسائل دفع الكترونية حديثة.

من خلال ما تقدم، يمكن الوقوف على تعريف وسائل الدفع الإلكترونيَّة من خلال (أولاً)، ثم في (ثانياً) نتعرف على خصائص وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكتروني بأنها (عملية تحويل الأموال بوسيلة رقمية إلى بيانات وارسالها بأي وسيلة إلى المستفيد أو البائع، في مقابل أو نطير السلعة ام الخدمة التي حصل عليها المشتري)[8].

---

(1) انظر في ذلك:
https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf

(2) منشورات البنك المركزي الأردني، دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، دراسة بعنوان "العملات المشفرة"، مارس 2020م، (ص 19).

(3) التقنية الماليَّة ومستقبل الصناعة الماليَّة الإسلامية، على السرطاوي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر أبوظبي للهيئات الشرعية الثامن عشر المنعقد في الفترة (25-26 أكتوبر 2020م)، (ص 7).

(4) انظر الرابط التالي:
https//:sa/News/pages/news12082018.aspx-sama.gov.sa/ar

(5) انظر في ذلك: التقنيات المالية، منشور صادر عن مركز التواصل والمعرفة المالية، مرجع سابق الإشارة، (ص 4-5).

(6) التقنيات الماليَّة الحديثة، نفيسة الخير، سلسلة كتيبات تعريفية (العدد 4) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2020م، (ص 5).

(7) احلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونيَّة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بوكالة سكرة، خديجة سلطاني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (2012-2013م)، (ص 26).

(8) دور وسائل الدفع الإلكترونيَّة في عمليات تبيض الأموال، عبير بن صالح، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تحصص بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم، (2015 – 2016م)، (ص3).

كما قام البعض[1]، بتعريفها بأنها "النظام الذي يعطي المتعاملين من خلاله فرصة التبادل المالي إلكترونياً، عوضاً عن استخدام وسائل الدفع التقليدية، إذ عن طريقه يقوم البائعون أو المتعاملون بواسطة الانترنت بتوفير وسائل سريعة وسهلة وآمنة للحصول عن أثمان منتجاتهم من الزبائن".

في المملكة العربية السعودية قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بوضع تعريف لوسائل الدفع الإلكتروني أو الرقمي بأنها "الحوالات ذات القيمة النقدية التي يتم ارسالها أو استقبالها باستخدام أجهزة وقنوات إلكترونية"[2].

من خلال جميع التعريفات السابقة، **يرى الباحث** أنها قد اتفقت على أن وسائل الدفع الإلكترونيَّة هي وسائل حديثة نتجت عن الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال التقنية المالية، كما أنها تتسم بالسرعة والسهولة والأمان في استخدامها، علاوة على أنها أصبحت الآن مقبولة بدرجة كبيرة في التعامل من قبل الكافة.

وعلى ذلك **يمكن للباحث تعريف وسائل الدفع الإلكتروني** بأنها (عملية دفع قيمة السلعة أو الخدمة بين المتعاملين بطريقة آلية أو إلكترونية).

ثانياً: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية:

من خلال التعريفات السابقة لوسائل الدفع الإلكتروني يمكن استخلاص أهم خصائصها في الآتي[3]:

1- تتسم وسائل الدفع الإلكتروني بالصبغة الدولية، حيث أن أطراف العملية متباعدين، وبالتالي فإن هذه الوسائل هي الأفضل لتسوية المعاملات التي تتم عن بعد.

2- ضرورة وجود نظام مصرفي حديث لديه أجهزة يمكنها اتمام عملية الدفع الإلكتروني، مما يعطي لأطراف العملية السهولة والثقة والائتمان[4].

3- تتم تسوية المعاملات من خلال استخدام النقود الإلكترونية، والتي هي عبارة عن قيمة مخزنة على بطاقة تحتوي على ذاكرة رقمية للمؤسسة التي تهمين على إدارة عملية الدفع أو التبادل[5].

المطلب الثاني: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني.

في السابق كانت سائر المدفوعات الماليَّة تتم بواسطة وسائط مادية شائعة الاستخدام من النقود والأوراق التجارية، ومع ظهور الشبكة العنكبوتية وما صحبه من اتساع دائرة التِّجارة الإلكترونية[6]، توارت إلى حد ما المعاملات الورقية[7]، وحلت محلها وسائل دفع حديثة تتلاءم مع طبيعة وآلية التِّجارة الالكترونية، تمثلت في وسائل الدفع الإلكتروني[8]، إذ عن طريق وسائل الدفع الإلكترونيَّة يستطيع العميل الوفاء بقيمة السلعة أو الخدمة من خلال شبكة اتصال لاسلكية عبر الحاسوب في دقائق معدودة ودون عناء، وبالتالي تبرز أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في أنها سريعة وسهلة وتكاليفها زهيدة إذا ما قورنت بوسائل الدفع التقليدية[9].

من خلال ما سبق، يمكن للباحث تلخيص أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في الآتي[10]:

تقديم خيارات دفع مختلفة:

والتي تشمل خيارات متنوعة منها على سبيل المثال: ماكينات الصرف الآلي، وبطاقات الائتمان، والخدمات المصرفية والتي تُقدّم من خلال تطبيقات الهاتف المحمول، ودفع الفواتير باستخدام الهاتف، مما يساهم في تسهيل إجراء المعاملات الماليَّة في المؤسسات الماليَّة والشركات.

المساعدة في خفض التكاليف المالية:

تعمل وسائل الدفع الإلكترونيَّة على خفض كافة التكاليف المالية، سواء كان هذا بالنسبة للشركات أم بالنسبة للأفراد، وذلك عن طريق التقليل من نفقات التشغيل، علاوة على أن وسائل الدفع الإلكتروني تعزز توفير الوقت الذي سيقوم به الشخص في إبرام المعاملات المالية، في حال قيامه بذلك بنفسه.

المصداقية والدقة في المواعيد:

تعمل وسائل الدفع الإلكتروني على إنجاز المعاملات الماليَّة بشكلٍ أسرع، بمعنى أنها تنجز المعاملات بشكل سريع، مما يتلافى معه الانتظار لوقتٍ طويل لحين انجاز المعاملات.

---

(1) التِّجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، محمد عبد حسين الطائي، دار الثقافة عمان، الأردن، الطبعة الأولي، 2010م، (ص178).

(2) تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات، مرجع سابق الإشارة، (ص55).

(3) خديجة سلطاني، مرجع سابق الإشارة، (ص41).

(4) استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية، الوصيف عمار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر، (2008 – 2009م)، (ص 31).

(5) وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك والمؤسسات الماليَّة الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم، فاطمة ناشف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم الجزائر، (2017-2018م)، (ص 29).

(6) أنظمة الدفع الالكترونية، أحمد مسفر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008م، (ص 38-39).

(7) المسؤولية الإلكترونية، محمد حسين منصور، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003م، (ص 120).

(8) التِّجارة الإلكترونيَّة في التشريعات الأجنبية والعربية، عصام عبدالفتاح مطر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009م، (ص 76).

(9) احلال وسائل الدفع الإلكترونيَّة التقليدية، وهيبة عبدالرحيم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، (2004 – 2005م)، (ص 27).

(10) انظر في ذلك:

Alexa Josphine (17/11/2018), "What Is the Importance of E-payment Systems?", pocketsense, Retrieved 24/8/2021. Edited.

توفير الحماية الأمنية للمعلومات السرية للعميل:

تعمل وسائل الدفع الإلكتروني على توفير الحماية الأمنية للمعلومات السرية للعملاء، مما يحافظ على هذه المعلومات من الوصول إلى المحتالين، والذين يسعوا إلى الاستفادة منها على نحو غير مشروع.

المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية.

تتعدد وسائل الدفع الإلكتروني، فمنها البطاقات البنكية بأشكالها المختلفة، بالإضافة إلى البطاقات الذكية، علاوة على النقود الرقمية، وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: البطاقات البنكية:

يمكن تعريف البطاقات البنكية بأنها البطاقات المغناطيسية، والتي من خلالها يستطيع حاملها دفع قيمة ما يحصل عليه من سلع وخدمات، دون الحاجة إلى حمل الأموال التي قد تتعرض لمخاطر الضياع أو السرقة أو التلف[1].

إذ إن من أنواع البطاقات البنكية البطاقات الائتمانية ومن أمثلتها (البطاقات الائتمانية المتجددة، البطاقات الائتمانية غير المتجددة)، ومن أشكال وأنماط البطاقات الائتمانية المتجددة فيزا (VISA) وماستر كارد (Master Card)، ومن أشكال البطاقات الائتمانية غير المتجددة بطاقة أمريكان إكسبريس[2].

كذلك من أنواع البطاقات البنكية البطاقات غير الائتمانية وتنقسم إلى (البطاقة المدنية، أجهزة الصراف الألى، بطاقة الدفع مقدماً)[3].

ثانياً: البطاقات الذكية:

إن البطاقات الذكية يمكن تعريفها بأنها "بطاقة بلاستيكية تشبه بطاقة الائتمان، وتحتوي على شريحة ميكروية يمكن استخدامها في استخراج وتخزين، ومعالجة ونقل بيانات رقمية؛ مثل النقد الإلكتروني أو المعلومات الطبية"[4].

على أن أهم ما تتميز به هذه البطاقات أنها تَمنح مستخدمها حق الاختيار بين التعامل الائتماني أوعن طريق الدفع الفوري أو الآني.

ثالثاً: النقود الرقمية:

يمكن تعريف النقود الرقمية بأنها قيمة نقدية مدفوعة مقدماً مخزنة على وسيلة إلكترونية وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتستخدم كوسيلة للدفع لتحقيق أغراض عدة، وتحظي بالقبول في الدفع من الكافة[5].

ومن هذا التعريف **يرى الباحث** أن النقود الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية، وأنها عبارة عن قيمة نقدية مدفوعة مقدماً مخزنة على وسيلة أو وعاء إلكتروني، ولا تتطلب وجود حساب بنكي عند إجراء كافة الصفقات بواسطتها، ومن أمثلة النقود الرقمية (العملات الرقمية مثل البتكوين).

المبحث الثالث

دور البنك المركزي السعودي "ساما" في دعم قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية

تقسيم:

بمشيئة الله تبارك وتعالى، سوف نقسم هذا المبحث إلى دور البنك المركزي السعودي في تعزيز البنية التشريعية لوسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية (مطلب أول)، بالإضافة إلى دور البنك المركزي السعودي في تعزيز البنية التحتية لوسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية (مطلب ثان)، وأخيراً نتعرف على مدي التقدم المحرز في قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة عبر استخدام وسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030 (مطلب ثالث).

المطلب الأول: دور البنك المركزي السعودي في تعزيز البنية التشريعية لوسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية.

بالنظر لأهمية وسائل الدفع الإلكترونية، اهتم البنك المركزي السعودي بوضع حذمة تشريعية أو تنظيمية متكاملة بهدف الارتقاء بنظم وسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية، وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً: نظام المدفوعات وخدماتها:

قام المنظم السعودي بوضع نظام مختص بالمدفوعات في المملكة، هذا النظام صدر تحت مسمى (نظام المدفوعات وخدماتها)[6]، والذي يهدف إلى[7]:

"1- تعزيز سلامة وكفاية البنية التحتية لنظم المدفوعات وخدماتها في المملكة.

(1) عالم التِّجارة الإلكترونية، رأفت رضوان، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999م، (ص48).

(2) وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية)، سميحة القليوبي، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، الجزء الأول: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، لبنان، 2002م، (ص66-67).

(3) البنوك والتجارة الإلكترونية، أحمد عبدالخالق، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، الجزء الثاني: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، لبنان، 2002م، (ص290-292).

(4) أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها، نواف عبدالله باتوبارة، مجلة الدراسات الماليَّة والمصرفية، المجلد (6)، العدد (4)، الأكاديمية العربية للعلوم الماليَّة والمصرفية، ديسمبر 1998م، (ص 49).

(5) الآثار الاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، محمد ابراهيم الشافعي، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونيَّة بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، دبي، 2003م، (ص 134).

(6) نظام المدفوعات وخدماتها صادر بالمرسوم الملكي رقم (م/26) بتاريخ 1443/3/22 هـ.

(7) المادة الثانية من نظام المدفوعات وخدماتها سابق الإشارة.

2- تعزيز حماية حقوق الأطراف المتعاملة مع نظم المدفوعات وخدماتها.

3- تحفيز الابتكار والمنافسة في مجال تشغيل نظم المدفوعات وتقديم خدماتها في المملكة".

من خلال النص المذكور، **يرى الباحث** أن المنظم السعودي أراد وضع النصوص الكفيلة بحماية نظم المدفوعات والأطراف المتعاملة معها، بالإضافة إلى التطوير الدائم للبنية التحتية لتلك النظم، من أجل مواكبة التطور المستمر بها على الصعيد العالمي، علاوة على أن المنظم السعودي حفز على الابتكار والمنافسة في تشغيل نظم المدفوعات بهدف التحول الرقمي الكامل في تلك التسويات والمدفوعات.

في السياق ذاته، ومن أجل تحقيق الأهداف سابقة الذكر، فقد أعطى المنظم السعودي للبنك المركزي السعودي مهمة التنظيم والرقابة والإشراف على نظم المدفوعات ومشغليها، وخدمات المدفوعات ومقدميها[1].

كما ألزم المنظم السعودي كل من يعمل في مجال تشغيل نظم المدفوعات ومقدمو خدماتها بعدة التزامات أهمها هو: العدالة في الاستفادة من النظم والخدمات المقدمة منهم للكافة، علاوة على عدم افشاء أسرار وبيانات ومعلومات الأعضاء والعملاء والمستهلكين المتاحة لهم بمناسبة تقديمهم خدمات المدفوعات[2].

أخيراً، فقد منح المنظم السعودي البنك المركزي السعودي حق النظر في مخالفات أحكام نظام المدفوعات وخدماتها واللوائح الصادرة تنفيذاً له، وكذلك الحق في توقيع العقوبات الواردة في النظام المذكور على المخالف[3].

ثانياً: الأطر والقواعد المنظمة لخدمات المدفوعات:

في إطار سعي البنك المركزي السعودي لتنظيم وتطوير خدمات الدفع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية قام بوضع الإطار الاشرافي لنظم المدفوعات والتسويات المالية، بالإضافة إلى وضعه القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات. ويهدف الإطار الاشرافي إلى وضع الإطار العام للأشراف على نظم المدفوعات في المملكة وصلاحيات البنك المركزي في هذا الإطار[4].

كما أنه من خلال هذا الإطار يسعي البنك المركزي السعودي في خضم إشرافه على نظم المدفوعات والتسويات الماليَّة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية[5]:

"1- تعزيز وكفاءة نظم المدفوعات والتسويات الماليَّة والأنشطة ذات العلاقة.

2- ضمان التركيز على ادارة المخاطر المحدقة بالنظام المالي في نظم المدفوعات والتسويات المالية.

3-المساهمة في تعزيز الشفافية والمنافسة لدعم فعالية أداء وكفاءة نظم المدفوعات والتسويات المالية".

في المملكة العربية السعودية يوجد ثلاث نظم مدفوعات ذات أهمية نظامية للقطاع المالي، وهي[6]:

1/ النظام السعودي للتحويلات الماليَّة (سريع).

2/ الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى).

3/ نظام سداد للمدفوعات.

أما بالنسبة للقواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات، فيهدف من خلالها البنك المركزي السعودي إلى[7]:

أ – المساهمة في الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي.

ب – تعزيز وسلامة وكفاءة البنية التحتية لأنظمة المدفوعات، وخدمات المدفوعات في المملكة.

ج – حماية مستخدمي خدمات المدفوعات.

د – تشجيع المنافسة العادلة والفاعلة في قطاع المدفوعات.

هـ – تشجيع الابتكار في المملكة".

وقد اعتبرت تلك القواعد الأنشطة التالية ضمن نطاق خدمات المدفوعات[8]:

أ- تنفيذ عمليات المدفوعات.

ب- تغطية الأموال عن طريق حساب ائتماني.

ج- اصدار أدوات المدفوعات.

د- استضافة (استقبال) عمليات المدفوعات.

هـ- الحوالات.

و- خدمات ايداع أو سحب النقود من حساب المدفوعات وتشغيل حساب المدفوعات.

ز- خدمة انشاء المدفوعات.

ح- خدمة معلومات الحساب.

ط- أي نشاط آخر يحدده البنك المركزي باعتباره خدمة مدفوعات.

يرى الباحث أنه بالنظر إلى الفقرة (ط) سالفة الذكر، فإن ما ذكره المنظم السعودي في هذا السياق جاء على سبيل المثال وليس الحصر، وبالتالي يمكن

---

(1) المادة (7) من نظام المدفوعات وخدماتها سابق الإشارة.

(2) المادة (8) من نظام المدفوعات وخدماتها سابق الإشارة.

(3) المادة (3/12) من نظام المدفوعات وخدماتها سابق الإشارة.

(4) تم وضع الإطار الاشرافي لنظم المدفوعات والتسويات الماليَّة من قبل إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات، وبالنسبة للقواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات، صادرة عن البنك المركزي السعودي، ذو الحجة 1441 هـ، نسخة محدثة 1، (ص1).

(5) الإطار الاشرافي لنظم المدفوعات والتسويات الماليَّة سابق الإشارة، (ص2).

(6) الإطار الاشرافي لنظم المدفوعات والتسويات المالية، (ص3).

(7) القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات، صادرة عن البنك المركزي السعودي، ذو الحجة 1441 هـ، القاعدة (2-1) تحت مسمي "أهداف المؤسسة"، (ص 10).

(8) القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات، القاعدة (5- 1) تحت مسمي "خدمات المدفوعات – خدمات داخل النطاق"، (ص12).

للمنظم إضافة خدمات مدفوعات جديدة بالإضافة إلى المذكورة في الفقرات السابقة.

جدير بالذكر أن المنظم السعودي قد خول البنك المركزي السعودي مهمة ترخيص شركات المدفوعات في المملكة سواء كانت كبيرة أم صغيرة[1]، وتكون التراخيص لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على الترخيص، كما يحق للبنك المركزي كلما دعت الضرورة إلى ذلك ايقاف أو الغاء الترخيص[2].

بالنظر للمخاطر الجمة المرتبطة بتقديم خدمات المدفوعات في المملكة، فقد أوجب المنظم السعودي على مقدم خدمات المدفوعات في المملكة، وضع السياسات والاجراءات والضوابط الكفيلة بإدارة المخاطر المرتبطة بخدمات المدفوعات المرخص له بتقديمها، ومن أهم هذه المخاطر: المخاطر التشغيلية، ومخاطر الاحتيال، ومخاطر حماية البيانات وسريتها[3]، علاوة على الالتزام الأساسي الواقع على مقدم خدمات المدفوعات في المملكة وهو حماية بيانات العملاء[4].

في إطار متصل، وانسجاماً مع رؤية المملكة 2030 القائمة في الأساس على دعم وتنمية تقنية الخدمات المالية، أطلق (ساما) مبادرة (فنتك السعودية)، والتي تهدف إلى دعم منظومة التقنية المالية، من أجل أن تصبح المملكة مركزاً للتقنيات المالية، بما يسهم في دعم الشمول المالي فيها[5].

فمن خلال المطلب الثالث من هذا المبحث، سوف نتعرض بمشيئة الله تبارك وتعالى إلى دور مبادرة (فنتك السعودية) في الارتقاء بخدمات المدفوعات في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: دور البنك المركزي السعودي في تعزيز البنية التحتية لوسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية.

في إطار تطوير البنك المركزي السعودي (ساما) للبنية التحتية لأنظمة المدفوعات الوطنية في المملكة، وبهدف تسهيل التحول إلى بيئة إلكترونية رقمية للمدفوعات، وقعت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً) ممثل بـ (المدفوعات السعودية) عقداً مع كلاً من شركة فوكالينك (Vocalink) وشركة آي بي إم (IBM) بغية تطوير نظام جديد للمدفوعات الفورية؛ كل هذا في سياق تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال زيادة كفاءة النظام المالي وفعاليته في المملكة، مما يؤدي إلى نمو المعاملات التجارية، وكذلك المساعدة في الوصول إلى مجتمع رقمي، والذي هو إحدى مُستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي وتطلعات رؤية المملكة 2030[6].

كذلك ومن خلال سعي المملكة للوصول إلى مجتمع رقمي كامل وفقاً لرؤية 2030، فقد عملت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً)[7] على تطوير نظم المدفوعات الماليَّة الإلكترونية، وما يؤكد ذلك أن المملكة العربية السعودية أصبحت أول دولة بالشرق الأوسط تتبنى نظامَ مدفوعات وطني مستقل بالكامل عن الشركات الدولية. ففي عام 1990م، أطلقت نظام الشبكة السعودية للمدفوعات الماليَّة (سبان)، وطورت نظام الحوالات والتسويات الآنية (ما يعرف بنظام سريع) في عام 1997م. كما تم تدشين نظام مركزي وطني لعرض ودفع الفواتير إلكترونياً، وهو نظام سداد للمدفوعات في عام 2004م الذي حاز في حينه على جائزة الأمم المتحدة كأفضل مشروع حكومي في فئة (تحسين تقديم الخدمات). بالإضافة إلى إطلاق خدمة (أثير) وخدمة (مدى) للمدفوعات وللتجارة الإلكترونية، وخدمة (مدى pay) للهواتف الذكية، علاوة على منصة إيصال مدفوعات فواتير الأعمال.

كذلك، ووفقاً لإحصائيات البنك المركزي السعودي تخطت أجهزة نقاط البيع داخل المملكة حاجز المليون جهاز، والمنتشرة لدى منافذ البيع التجارية في أكثر من (180) مدينة وقرية المملكة؛ وهذا يبرهن على نجاح الخطة الاستراتيجية التي عمل عليها البنك المركزي السعودي بمشاركة القطاع المالي خلال السنوات المنصرمة، علاوة على الاستثمارات الكبيرة الموجهة إلى تطوير البنية التحتية لقطاع المدفوعات في المملكة، وكذلك تطوير الأطر التنظيمية اللازمة بهدف تحفيز القطاع الخاص من أجل التوسع والابتكار وإتاحة الخدمات الماليَّة لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة، والتي ستساهم وبشكل مباشر – بإذن الله – في تحقيق مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي – أحد برامج رؤية المملكة 2030 – للوصول في النهاية إلى زيادة نسبة المدفوعات الرقمية إلى (70) في المئة بحلول 2025م من إجمالي عمليات الدفع في المملكة عموماً. كما يجب الإشارة هنا إلى أن جهود (المدفوعات السعودية) في تطوير وتشغيل البنية التحتية، مع تمكين الجهات الماليَّة لتقديم أحدث تقنيات الدفع الرقمي؛ كان لها

(1) انظر في ذلك: القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات، القاعدتان (6-2)، (6-3)، (ص 13-14).

(2) القواعد التنظيمية سابقة الإشارة، القاعدة (6-15)، (ص 18).

(3) القواعد التنظيمية، القاعدة (8) تحت مسمي " ادارة المخاطر"، (ص 23-24)، وانظر كذلك: القاعدة (11-6).

(4) القواعد التنظيمية، القاعدة (11) تحت مسمي "حماية العملاء"، (ص 24)، وكذلك انظر: القاعدة (11-6) تحت مسمي "حماية البيانات وسريتها"، (ص 28).

(5) انظر الرابط التالي:
https//:sama.gov.sa/ar-sa/News/pages/news30042018.aspx

(6) انظر في ذلك الرابط التالي:
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news15122019.aspx

(7) انظر في ذلك الرابط التالي:
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news05122018.aspx

بالغ الأثر في تحقيق هذا الإنجاز، والذي أدَّى بدوره إلى النهوض بقطاع المدفوعات في المملكة[1].

في الآونة الأخيرة، وتأكيداً على نجاح خطط البنك المركزي الرامية إلى تطوير قطاع المدفوعات الرقمية في المملكة، فقد بلغت حصة المدفوعات الرقمية في قطاع التجزئة –الأفراد – (Retail Payments) في المملكة نسبة (57%) لعام 2021 من إجمالي كافة عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي، أحد برامج رؤية المملكة 2030، والتي حددت بـ (55%) للعام 2021[2].

كما أعلنت (المدفوعات السعودية)(وهي المشغل للبنية التحتية الوطنية لنظم المدفوعات، والتي يندرج تحتها نظام المدفوعات الوطني (مدى)، والتي تعمل بإشراف كامل من البنك المركزي السعودي)، عن حصول شركة الحلول الرقمية العالمية الماليَّة (نيو ليب) على التصاريح الفنية اللازمة لتوفير قبول مدفوعات التِّجارة الإلكترونيَّة مباشرة عبر الارتباط بنظام (مدى)، والتي تستهدف تعزيز بنية قطاع التِّجارة الإلكترونيَّة في المملكة، من أجل تحقيق الشمول المالي، بالإضافة إلى تحقيق أهداف المملكة في الريادة الماليَّة الرقمية عالمياً، من خلال نمو رقمنة قطاع المدفوعات[3].

كما أنه مما يجب الإشارة إليه، أن المملكة العربية السعودية تتمتع ببنية تحتية رقمية قوية ساهمت في تسريع عملية التحول الرقمي فيها. وعملت هذه البنية على تمكين المملكة لمواجهة الأزمات المعطلة لكافّة الخدمات في القطاعين العام والخاص، كما ساهمت في استمرارية الأعمال والعمليات التعليمية وكافّة متطلبات الحياة اليومية للمواطن والمقيم في ظل جائحة كورونا (كوفيد–19). وقد صُنفِت المملكة ضمن أفضل 10 دول متقدمة في العالم لما تمتلكه من متانة في البنية التحتية الرقمية.

بالإضافة إلى ما سبق بسطه، وفي إطار تطلع البنك المركزي السعودي للحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا (كوفيد –19) على القطاع المالي في المملكة، وخاصة قطاع المدفوعات، فقد قام بوضع مجموعة من الإجراءات الإشرافية وأدوات السياسة الاحترازية الكلية المطبقة خلال فترة الجائحة، كان من أبرزها[4]:

"– القيام بِعَزل وتعقيم جَميع العُملات الواردة من خارج.

– رفع الحَدّ الأعلى للمحافظ الإلكترونيَّة إلى (20,000) ريال لتقليل عدد مرَّات مُراجعة القُرُوع للحُصُول على النَّقد.

– رفع حدّ الدَّفع عَبَّر مدى أثير على أجهزة نقاط البيع إلى مبلغ (300) ريال دون إدخال الرَّقم السِّري لمنع انتقال العدوى.

– التَّحول إلى الخدمات التقنية وخدمة العملاء عن بُعد.

– فرض التَّدابير الصحيَّة الاحترازية في القُرُوع العاملة بالقطَّاع الماليّ".

تأكيداً لما سبق ذكره، وفي إطار التحول الرقمي بالمملكة، فقد قامت المملكة بتحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمستفيدين، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، بهدف توفير تغطية شبكة الألياف الضوئية لأكثر من (3.5) مليون منزل في جميع أنحاء المملكة، كما عملت على زيادة سرعة الإنترنت من (9) ميجابت/الثانية في عام 2017 إلى (109) ميجابت/الثانية في عام 2020.

كل ذلك أدَّى إلى تحقيق المملكة لقب (الدولة الأكثر تقدماً) من بين دول العشرين في التنافسية الرقمية بسبب الدعم الحكومي الشامل للتحول الرقمي في المملكة كجزء من رؤية 2030[5].

المطلب الثالث: مدى التقدم المحرز في قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة عبر استخدام وسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030 م.

بمشيئة الله جل وعلا، سوف نتعرف على مدى التقدم المحرز في قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة من خلال البحث في مستحدثات وتقارير (فنتك السعودية)، وذلك على النحو التالي:

أولًا: مستحدثات فنتك:

من أجل الارتقاء بوسائل الدفع الإلكتروني بالمملكة، فقد قامت (فنتك) السعودية باستحداث عدة وسائل ومبادرات في هذا السياق، وهي:

أ– مسرعة فنتك (Fintech Accelerator)[6]

مسرعة (فنتك) هو عبارة عن برنامج مصمم بعناية لمساعدة شركات التكنولوجيا الماليَّة على تسريع نموها من خلال خدمات الدعم وورش العمل وجلسات التدريب والإرشاد، هذا البرنامج يوفر لشركات التكنولوجيا الماليَّة إمكانية

(1) انظر في ذلك: الرابط التالي:
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-733.aspx

(2) انظر في ذلك الرابط التالي:
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-735.aspx

(3) انظر في ذلك الرابط التالي:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1508418

(4) انظر في ذلك: التقرير السنوي السابع والخمسون للبنك المركزي السعودي، 1442 هـ/ 2021م، (ص 155).

(5) انظر الرابط التالي:
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/digitaltransformation#header2_0

(6) انظر في ذلك تفصيلا الرابط التالي:
https://www.fintechsaudi-accelerator.com/index.html

الوصول إلى مستثمري التكنولوجيا المالية، بعد الانتهاء من البرنامج، ستتمكن شركات التكنولوجيا الماليَّة المشاركة فيه من الاستمرار في الوصول إلى خدمات الدعم من خلال اجتماعات منتظمة مع فريق التسريع.

حري بنا أن نذكر في هذا المقام، أن هذا البرنامج تقوم به (فنتك) بالمشاركة مع البنك المركزي السعودي وهيئة السوق الماليَّة في المملكة العربية السعودية.

ب- جولة فنتك[1]

تعتبر جولة (فنتك) أحد أهم مبادرات فنتك السعودية وأحد الفعاليات الكبرى المتعلقة بالتقنية الماليَّة في الشرق الأوسط، حيث نظمت فنتك السعودية ثلاثة نسخ سابقة من جولة فنتك، وتسعى جولة فنتك إلى إتاحة فرصة اكتساب المعرفة المتعلقة بالتقنية للجميع من خلال استقطاب المتحدثين ذوي الكفاءة والخبرة في قطاع التقنية الماليَّة من مختلف أنحاء العالم. وتشمل جولة فنتك على فعاليات متنوعة يشارك فيها نخبة مميزة من المتحدثين وخبراء القطاع. وجدير بالذكر أن جميع فعاليات جولة فنتك مجانية ولا يوجد عليها أي رسوم.

ج- برنامج فنتك التدريبي[2]

برنامج فنتك التدريبي هو عبارة عن برنامج يتيح فرصة مميزة للطلاب، وكذلك الخريجين، علاوة على الموظفين الملتحقين بسوق العمل، لكسب وممارسة مهارات جديدة، من خلال العمل في إحدى المؤسسات الماليَّة أو شركات (الفنتك) في السعودية، بالإضافة لدعم الشركاء لإيجاد مواهب واعدة.

وهو إحدى مبادرات فنتك السعودية بدعم من مجموعة من الجهات الرائدة محليا ودولياً في قطاع التقنية الماليَّة في المملكة. وأطلق البرنامج عام 2018م، وقبل فيه عدد (223) منذ انطلاقه، وتمتد الفترات التدريبية فيه من شهرين إلى سبعة أشهر يكتسب فيها المتدربين المعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في قطاع التقنية المالية. ويهدف البرنامج إلى تطوير وتنمية قطاع التقنية الماليَّة من خلال تمكين وبناء مهارات الكوادر الشابة لمواكبة حاجة القطاع المستقبلية.

ثانياً: تقارير فنتك:

فوفقاً لتقرير (فنتك السعودية) الأخير لعام 2021[3]، شهدت المملكة العربية السعودية في الفترة من (يناير – اغسطس 2021م)، ارتفاعاً كبيراً في عدد وقيمة الاستثمارات في قطاع التقنية المالية، حيث بلغ عدد الاستثمارات (16) استثمار، وبالنسبة للقيمة فقد بلغت قيمة تلك الاستثمارات (157.2) مليون دولار أمريكي، ويوضح التقرير أنه بالإضافة إلى الدوافع العالمية للاستثمار في التقنية الماليَّة والتي من بينها تسارع التحول الرقمي في العالم على اثر تفشي جائحة (كوفيد 19) وما أعقبه من زيادة ونمو الطلب على حلول التقنية المالية، بالإضافة إلى نضوج ونمو الكثير من شركات المدفوعات عبر العالم. علاوة على ما تقدم، فإن هناك عوامل ودوافع محلية خاصة بالمملكة العربية السعودية أدت إلى تعاظم الاستثمار في التقنية الماليَّة في المملكة، ومن ضمن هذه العوامل[4]:

1- المبادرات الحكومية الرامية إلى تجديد لوائح ترخيص الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى إطلاق الشركة السعودية للاستثمار الجريء، وشركة صندوق الصناديق (جدا).

2- البيئة التجريبية التشريعية التابعة لكلا من البنك المركزي السعودي، ومختبر التقنية الماليَّة التابع لهيئة السوق الماليَّة السعودي، علاوة على اصدار اللوائح الخاصة بعدد من أنشطة التقنية الماليَّة المختلفة في المملكة.

3- المستويات المرتفعة لتبني التقنية الماليَّة في المملكة، إذ إنه وفقاً للبنك المركزي السعودي سجلت المملكة أعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى المعروف اختصاراً (NFC) بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالإضافة إلى ما سبق، فإن عدد سكان المملكة الذي يناهز (35) مليون نسمة، والمعدل العالي لتبني حلول التقنية المالية، يمكن شركات التقنية الماليَّة في المملكة من تحقيق نمواً سريعاً، مما يعد حلاً جوهرياً في جذب مستثمري رأس المال (الجريء) لهذا القطاع.

بالإضافة إلى ذلك فقد بين تقرير فنتك السعودية كذلك أن الاستثمار في هذا القطاع (قطاع التقنية المالية) متوافر لدعم شركات التقنية الماليَّة في كل مراحل تطورها، إذ أورد التقرير أن (46%) من إجمالي الاستثمارات في رأس المال الجريء في المملكة ذهب للشركات في مرحلة النمو (SERIES A ANDB)، بالإضافة إلى أن (38%) ذهب للشركات في مرحلة التأسيس (SEED STAGE)، علاوة على أن (15%) ذهب للشركات في مرحلة ما قبل التمويل التأسيسي (PRE – SEED STAGE)[5].

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة، تناولنا إلى ماهية التقنية الماليَّة من حيث مفهوم التقنية المالية، ثم تعرضنا إلى القطاعات التي تتبنها التقنية المالية، علاوة على أهمية

(1) انظر في ذلك الرابطين التاليين:
https://fintechsaudi.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa/?lang=ar
https://fintechsaudi.com/wp-ontent/uploads/2021/11/Fintech_Tour21_Brochure-A.pdf

(2) انظر في ذلك الرابطين التاليين:
https://fintechsaudi.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa/?lang=ar
https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2022/01/FintechInternshipProgramBooklet.pdf

(3) انظر في ذلك: التقرير السنوي لفنتك السعودية لعام 2021.

(4) انظر في ذلك: التقرير السنوي لفنتك السعودية لعام 2021،(ص14).

(5) التقرير السنوي لفنتك السعودية لعام 2021، (ص 15).

التقنية المالية، ثم تحدثنا عن مزايا وعيوب التقنية المالية، وكذلك تناولنا ماهية وسائل الدفع الإلكترونيَّة من حيث تعريف وأهمية وأنواع وسائل الدفع الإلكترونية، ثم في النهاية تعرفنا على دور البنك المركزي السعودي (ساما) في دعم قطاع المدفوعات الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج وتوصيات، يمكن تحديدها في الآتي:

أولاً: النتائج.

1. قام المنظم السعودي من خلال تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات الصادر عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بوضع تعريف للتقنية المالية.

2. تتبنى التقنية الماليَّة قطاعات عدة تعمل على تطويرها، من أهمها قطاع المدفوعات، وقطاع الإقراض، وقطاع التأمين، وقطاع العملات الرقمية المشفرة.

3. تتميز التقنية الماليَّة بعدة خصائص على رأسها، تعزيز مبدا الشمول المالي، علاوة على أنها تسعى إلى نمو التِّجارة الداخلية والدولية، كما أنها تشجع على الابتكار والإبداع.

4. دعمت التقنية الماليَّة قطاع الخدمات الماليَّة فما نتج عنه حلول تقنية أفضل.

5. قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بوضع تعريف لوسائل الدفع الإلكتروني أو الرقمي في المملكة العربية السعودية.

6. أهم ما تتسم به وسائل الدفع الإلكتروني هم اتسامها بالصبغة الدولية.

7. تنوع وسائل الدفع الإلكتروني، فمنها البطاقات البنكية بأشكالها المختلفة، بالإضافة إلى البطاقات الذكية، علاوة على النقود الرقمية.

8. قيام البنك المركزي السعودي بوضع خدمة تشريعية متكاملة بهدف الارتقاء بنظم ووسائل الدفع الإلكترونيَّة في المملكة، مما أدَّى إلى أن أصبحت المملكة رائدة في مجال التقنية المالية.

9. وضع المنظم السعودي نظام مختص بالمدفوعات في المملكة، وهو نظام المدفوعات وخدماتها.

10. قام البنك المركزي السعودي ممثل بـ (المدفوعات السعودية) بالتوقيع على عقد مع كلاً من شركة فوكالينك (Vocalink) وشركة آي بي إم (IBM) بغية تطوير نظام جديد للمدفوعات الفورية في المملكة.

11. بهدف الارتقاء بوسائل الدفع الإلكتروني بالمملكة، قامت (فنتك) السعودية باستحداث عدة وسائل ومبادرات وهي مسرعة فنتك، وجولة فنتك، وبرنامج فنتك التدريبي.

12. توجد عدة عوامل محلية خاصة بالمملكة العربية السعودية أدت إلى تعاظم الاستثمار في التقنية الماليَّة فيها، من ضمن هذه العوامل: المبادرات الحكومية، علاوة على البيئة التجريبية التشريعية التابعة لكلا من البنك المركزي السعودي، ومختبر التقنية الماليَّة التابع لهيئة السوق الماليَّة السعودي.

ثانياً: التوصيات.

1. السعي إلى الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال التقنية المالية.

2. تطوير البنية التكنولوجية باستمرار، وخاصة منها المتعلقة بالتقنية الماليَّة والتي تشهد تطورًا مستمرًا على الصعيد العالمي.

3. ضرورة التدريب المستمر للشباب في مجال التقنية المالية، وفتح كافة آفاق الإبداع والابتكار أمامهم، وتحفيزهم على ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

*** أولاً: المراجع العربية:**

أ: الكتب:

- أنظمة الدفع الإلكترونية، أحمد مسفر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008م.
- التجارة الإلكترونيَّة في التشريعات الأجنبية والعربية، عصام عبدالفتاح مطر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009م.
- التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، محمد عبد حسين الطائي، دار الثقافة عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010م.
- التقنيات الماليَّة وتطبيقاتها في الصناعة الماليَّة الإسلامية، عبدالكريم أحمد قندوز، منشورات صندوق النقد العربي، 2019م.
- عالم التِّجارة الإلكترونية، رأفت رضوان، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999م.
- المسؤولية الإلكترونية، محمد حسين منصور، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003م.

ب: المؤتمرات العلمية والأبحاث في المجلات العلمية:

- الآثار الاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، محمد ابراهيم الشافعي، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونيَّة بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، دبي، 2003م، (ص 134).
- أحكام رد القرض في الفقه الإسلامي، سامي محمد أبو عرجة، مازن مصباح صباح، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة (سلسلة الدراسات الشرعية)، المجلد (13)، العدد (2)، 2005م، (ص 107).
- أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها، نواف عبدالله باتوبارة، مجلة الدراسات الماليَّة والمصرفية، المجلد (6)، العدد (4)، الأكاديمية العربية للعلوم الماليَّة والمصرفية، ديسمبر 1998م، (ص 49).
- البنوك والتجارة الإلكترونية، أحمد عبدالخالق، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، الجزء الثاني: الجديد في أعمال المصارف من

الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، لبنان، 2002م، (ص290-292).

- التقنيات الماليَّة الحديثة، نفيسة الخير، سلسلة كتيبات تعريفية (العدد 4) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2020م، (ص 5).
- التقنية الماليَّة ومستقبل الصناعة الماليَّة الإسلامية، على السرطاوي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر أبوظبي للهيئات الشرعية الثامن عشر المنعقد في الفترة 25-26 أكتوبر 2020م، (ص 5-6).
- التقنية الماليَّة ومستقبل الصناعة الماليَّة الإسلامية، على السرطاوي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر أبو ظبي للهيئات الشرعية الثامن عشر المنعقد في الفترة (25-26 أكتوبر 2020م)، (ص 7).
- التكنولوجيا الماليَّة في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، وهيبة عبدالرحيم، الزهراء أوقاسم، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (38)، 2019م، (ص 354).
- مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، زينب حمدي، الزهراء أوقاسم، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (1)، 2019م، (ص 406).
- وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية)، سميحة القليوبي، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، الجزء الأول: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، لبنان، 2002م، (ص66-67).

ج: الرسائل الجامعية:

- احلال وسائل الدفع الإلكترونيَّة التقليدية، وهيبة عبدالرحيم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، (2004 – 2005م).
- احلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونيَّة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بوكالة سكرة، خديجة سلطاني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (2012-2013م).
- استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية، الوصيف عمار، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر، (2008 – 2009م).
- دور وسائل الدفع الإلكترونيَّة في عمليات تبيض الأموال، عبير بن صالح، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تحصص بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم، (2015 – 2016م).
- القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين: أسبابها وسبل معالجتها، أحمد يوسف ربعي، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل، 2019م.
- وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك والمؤسسات الماليَّة الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم، فاطمة ناشف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم الجزائر، (2017-2018م).

د: الأنظمة واللوائح والتقارير والأطر والمذكرات:

- الإطار الاشرافي لنظم المدفوعات والتسويات الماليَّة في المملكة العربية السعودية، تم وضعه من قبل إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات بالبنك المركزي السعودي، بدون سنة نشر.
- تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية بعنوان " التِّجارة الإلكترونيَّة في المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، الملحق (ب) التعريفات.
- التقرير السنوي السابع والخمسون للبنك المركزي السعودي، 1442 هـ/ 2021م.
- التقرير السنوي لفنتك السعودية لعام 2021.
- تقرير مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بعنوان "فينتك الابتكارات الماليَّة التقنية"، يونيو2019.
- التقنيات المالية، منشورات مركز التواصل والمعرفة المالية، مبادرة وزارة الماليَّة بالمملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.
- خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية، الخدمات المالية، الفصل (17)، بدون سنة نشر.
- القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات، صادرة عن البنك المركزي السعودي، ذو الحجة 1441 هـ، نسخة محدثة 1.
- مذكرة التقنية الماليَّة (فنتك) نظرة عامة على أهم توجهات الفنتك في تسعة مجالات رئيسية في قطاع الخدمات المالية، فنتك السعودية 2020م.
- منشورات البنك المركزي الأردني، دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، دراسة بعنوان "العملات المشفرة"، مارس 2020م.

- نظام المدفوعات وخدماتها صـــادر بالمرســـوم الملكي رقم (م/26) بتاريخ 1443/3/22 هـ.

*** ثانياً: المراجع الأجنبية:**

- KPMG, Value of fintech, octobre 2017, P.ob, online https://assets.kpmg/content/dam/Kpmg/UK/pdf/2017/10/Value-of-fintech.pdf
- Alexa Josphine (17/11/2018), "What Is the Importance of E-payment Systems?", pocketsense, Retrieved 24/8/2021. Edited

*** ثالثاً: المراجع الإلكترونية:**

- **https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf-**
- **sama.gov.sa/ar-sa/News/pages/news12082018.aspx//: https-**
- **https//:sama.gov.sa/ar-sa/News/pages/news30042018.aspx-**
- **https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news15122019.aspx-**
- **https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news05122018.aspx**
- **https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-733.aspx-**
- **https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1508418-**
- **https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/digitaltransformation#header2_0-**
- **https://www.fintechsaudi-accelerator.com/index.html-**
- **https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2021/11/Fintech_Tour21_Brochure-A.pdf**
- **https://fintechsaudi.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa/?lang=ar**
- **https://fintechsaudi.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa/?lang=ar**
- **https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2022/01/FintechInternshipProgramBooklet.pdf**
- **https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-735.aspx-**

List of Sources and References

First: Arabic references:

A: books:

- Electronic Payment ystems, Ahmed Misfer, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, Lebanon, 2008.
- E-Commerce in Foreign and Arab Legislations, Issam Abdel-Fattah Matar, New University Publishing House, Alexandria, 2009.
- E-commerce, a promising future for future generations, Muhammad Abdul Hussein Al-Tai, House of Culture Amman, Jordan, first edition, 2010.
- Financial technologies and their applications in the Islamic financial industry, Abdul Karim Ahmed Kunduz, Arab Monetary Fund Publications, 2019.
- The World of E-Commerce, Raafat Radwan, Publications of the Arab Administrative Development Organization, Egypt, 1999.
- Electronic Responsibility, Muhammad Hussein Mansour, New University Publishing House, Alexandria, 2003.

B: Scientific conferences and research in scientific journals:

- The Economic and Financial Effects of Electronic Money, Muhammad Ibrahim Al-Shafei, Conference on Electronic Banking between Sharia and Law, College of Sharia and Law, Dubai, 2003, (p. 134).
- Types of Credit Cards and Their Most Famous Issuers, Nawaf Abdullah Batubara, Journal of Banking and Financial Studies, Volume (6), Issue (4), The Arab Academy for Banking and Financial Sciences, December 1998, (pg. 49).
- Banks and Electronic Commerce, Ahmed Abdel-Khaleq, Proceedings of the Annual Scientific Conference of the Faculty of Law, Part Two: What is New in the Business of Banks from the Legal and Economic Perspectives, Beirut Arab University, Faculty of Law, Lebanon, 2002, (p. 290-292).
- Modern Financial Technologies, Nafisa Al-Khair, a series of introductory booklets (issue 4) directed at the young age group in the Arab world, Arab Monetary Fund, 2020, (p. 5).
- Financial Technology and the Future of the Islamic Financial Industry, Ali Al-Sartawi, a research paper presented to the 18th Abu Dhabi Conference of Shariah Bodies held from 25-26 October 2020, (pg. 5-6).
- Financial Technology and the Future of the Islamic Financial Industry, Ali Al-Sartawi, a research paper presented to the 18th Abu Dhabi Conference of Shariah Bodies, held from (25-26 October 2020), (pg. 7).
- Financial technology in the Gulf countries between the modernity of the phenomenon and the speed of absorption, and Heba Abdel Rahim, Al-Zahraa Oqasem, Journal of Economic Studies, No. (38), 2019, (p. 354).
- Basic concepts about financial technology, Zainab Hamdi, Al-Zahraa Oqasem, Al-Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies, Volume (8), No. (1), 2019, (pg. 406).
- Modern Payment Methods (Plastic Cards), Samiha Al-Qalyubi, Proceedings of the Annual Scientific Conference of the Faculty of Law, Part One: The New in Banking Business from the Legal and Economic Perspectives, Beirut Arab University, Faculty of Law, Lebanon, 2002, (p. 66-67).

C: Undergraduate theses:

- Substitution of traditional electronic payment methods, and Heba Abdel Rahim, a note presented within the requirements for obtaining a master's degree in Management Sciences, Money and Finance Branch, University of Algiers, (2004 - 2005).
- Replacing the traditional means of payment by electronic means a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR) in Soukra Agency, Khadija Sultani, memorandum submitted to obtain a master's degree in economic sciences, (2012-2013).

- The annual report of Saudi Fintech for the year 2021.
- Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences (KFAS) Report, "Fintech of Financial Technical Innovations", June 2019.
- Financial technologies, publications of the Center for Communication and Financial Knowledge, an initiative of the Ministry of Finance in the Kingdom of Saudi Arabia, without publication year.
- The Ninth Development Plan for the Kingdom of Saudi Arabia, Financial Services, Chapter (17), without publication year.
- Regulatory rules for payment service providers, issued by the Central Bank of Saudi Arabia, Dhul-Hijjah 1441 AH, updated version 1.
- Financial Technology Note (Fintech) An overview of the most important trends of fintech in nine key areas in the financial services sector, Saudi Fintech 2020.
- Publications of the Central Bank of Jordan, Department of Supervision and Control of the National Payments System, a study entitled "Cryptocurrencies", March 2020.
- The Payments System and Services issued by Royal Decree No. (M/26) dated 3/22/1443 AH.

Second: Foreign references:

- KPMG, Value of fintech, October 2017, P.ob, online-1 https://assets.kpmg/content/dam/Kpmg/UK/pdf/2017/10/Value-of-fintech.pdf
- Alexa Josphine (17/11/2018), "What Is the Importance of E-payment Systems?" pocketsense, Retrieved 24/8/2021. Edited
- Payments system strategies for the twenty-first century with reference to the Algerian experience, runner-up Ammar, memorandum submitted as part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences, Menouri University of Constantine, Algeria, (2008-2009).
- The role of electronic payment methods in money laundering operations, Abeer Bensalah, memorandum submitted within the requirements for obtaining an academic master's degree in banks and financial markets, Mostaganem University, (2015 - 2016).
- Non-performing loans in lending institutions in Palestine: their causes and ways of addressing them, Ahmed Youssef Rabei, a thesis in fulfillment of the requirements for obtaining a master's degree in business administration at the College of Graduate Studies and Scientific Research at Hebron University, 2019.
- Electronic payment methods in Algerian banks and financial institutions, a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development Mostaganem, Fatima Nashif, a memorandum submitted within the requirements for obtaining an academic master's degree, Abdelhamid Ben Badis University, Mostaganem, Algeria, (2017-2018).

D: Laws, regulations, reports, frameworks and notes:

- The supervisory framework for payment systems and financial settlements in the Kingdom of Saudi Arabia, established by the Department of Monitoring of Payment Systems and Companies at the Central Bank of Saudi Arabia, without a year of publication.
- Report of Communications and Information Technology in the Kingdom of Saudi Arabia entitled "E-commerce in the Kingdom of Saudi Arabia, without publication year, Appendix (B) definitions.